الأمم المتحدة S/PV.6938

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٣٨**

الخميس، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة أويارزابال
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد كاندانغا - باريكي
	جمهورية كوريا	السيد شن دونغ إيك
	رواندا	السيد كايناموارا
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2013/140)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1326639 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان.

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2013/140)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، للمشاركة في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/140، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جونسون.

السيدة جونسون (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم. أود أن أتطرق بإيجاز للعناصر الرئيسية في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم (S/2013/140)، ثم أركز ملاحظاتي على آخر التطورات التشغيلية، فضلا عن الاعتبارات السياسية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الولاية.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس عن طريق التداول بالفيديو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، استمرت عملية انتقال جنوب السودان إلى دولة مستقرة وقابلة للحياة بوتيرة متباينة. ما انفك جنوب السودان، طوال الفترة التي يغطيها التقرير المعروض عليكم، يواجه تحديات متعددة، في حين تحقق بعض التقدم في بعض المجالات.

وظلت العلاقات مع السودان متوترة، على الرغم من أن الاتفاقات الموقعة في ٨ و ١٢ و ١٩ آذار/مارس بشأن تنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة في ٢٧ أيلول/سبتمبر يمكن أن تحسّن الحالة إلى حد كبير في الأشهر القادمة.

من شأن تخفيف بعض تدابير التقشف الاقتصادي، مع استئناف إنتاج النفط، أن يساعد قطعا في تهيئة بيئة تفضي إلى إحراز تقدم بشأن القضايا السياسية والأمنية الهامة الأخرى. ولا تزال تحديات الأمن الداخلي، وخاصة العنف القبلي في عدة مناطق وأنشطة الجماعات المسلحة في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة، مصدرا لعدم الاستقرار وتشكل تهديدات خطيرة للسكان المدنيين. وما برحت المنازعات المتعلقة بالأراضي تشكل أيضا مصدرا محتملا لانعدام الأمن في البلد.

وأبرزت موجات العنف الأخيرة في ولايتي جونقلي وغرب بحر الغزال بشكل أكبر أهمية ولاية حماية المدنيين الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وفي ولاية غرب بحر الغزال، لجأ حوالي ٠٠٠ ٥ من المدنيين الهاربين من العنف القبلي في واو، في كانون الأول/ديسمبر، إلى معسكر البعثة. وبالمثل، في مقاطعة بيبور بولاية جونقلي، سعى مئات من المدنيين إلى طلب الحماية في القواعد التابعة للبعثة في العديد من المناسبات عندما وقعت اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة. وبلغ أكبر عددين حوالي ٠٠٠ ٣ في ٢٧ كانون الثاني/يناير وحوالي ٨٠٠ ١ في ٦ آذار/مارس. ومن المهم الإشارة إلى أنه في حين أن مفوض مقاطعة بيبور قد عين منطقة آمنة قال أن الجيش الشعبي لتحرير السودان سيوفر فيها الحماية للمدنيين، فقد اختار السكان المدنيين التوجه إلى قاعدتي البعثة في البلدة. لقد

تلقينا اليوم رسالة عن رسالة مماثلة في غوموروك جنوبي بيبور، حيث لجأ المدنيون أيضا إلى وحداتنا.

لا تزال الحالة في ولاية جونقلي مصدرا للقلق البالغ وتشكل تحديات معقدة لكل من البعثة والحكومة على السواء. ولا تزال الحكومة ملتزمة بإيجاد حل سلمي للتهديد الذي تشكله جماعة ديفيد ياو ياو المسلحة، لكنها أوضحت أن الفرصة السانحة للحوار ستفوت سريعا وأن العمليات العسكرية قد تبدأ قريبا. ورغم أن الحكومة ملتزمة ببذل قصارى جهدها لحماية المدنيين أثناء هذه العمليات، فإن السكان المدنيين يمكن أن يكونوا عرضة لخطر السقوط ضحايا لتبادل إطلاق النار. وقد شددنا على أن أي استجابة عسكرية لانعدام الأمن يجب أن تضمن حماية المدنيين، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والمصدر الآخر المثير للقلق هو التوتر القبلي الناجم عن هجوم ٨ شباط/فبراير المميت على قبيلة لوو – نوير في منطقة والقاك، التي كانت تنتقل بحثا عن الكلأ في موسم الجفاف. وأسفر الهجوم المميت، الذي يزعم أن شبابا مسلحا من قبيلة مورلي ارتكبه، عن مقتل أكثر من ١٠٠ مدني وعدد من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين كانوا يوفرون الحراسة لأفراد القبيلة. ويشارك زعماء محليون وسياسيون، منهم نائب الرئيس وعدة وزراء قاموا بزيارة المنطقة، في الجهود الرامية إلى إقناع شباب قبيلة لوو – نوير بعدم اللجوء إلى الهجمات الانتقامية وإنما السماح للجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة بالتصدي للمشكلة. وفي هذه الأثناء، أجرت البعثة تحقيقا يتعلق بحقوق الإنسان في هجوم والقاك. وسوف ينشر تقرير بشأن ما تم التوصل إليه من استنتاجات في وقت لاحق هذا الشهر.

ووضعت البعثة خططا للطوارئ للسيناريوهات المحتملة في ولاية جونقلي. عززت البعثة وجود قواتها وزادت عدد الدوريات العسكرية المدنية المتكاملة لتحديد مواقع الهجمات المحتملة، وتواصل إشراك المجتمعات المحلية الضعيفة ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي. وما برحنا نحث الحكومة على معالجة الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار المزمن في الدولة.

وفي ما يتعلق بالعنف الذي اندلع في واو وغرب بحر الغزال، في كانون الأول/ديسمبر، جرى تسجيل عدد من حالات الاحتجاز التعسفي المثيرة للقلق. وقد أثرت هذا الشاغل مع السلطات الوطنية وسلطات الولاية وحثثت على احترام الإجراءات القانونية الواجبة. ينبغي محاسبة جميع الجناة. كما دعوت إلى المصالحة بين القبائل.

وتثير التقارير المتزايدة عن التهديدات لحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان في جنوب السودان القلق. ودعونا الحكومة إلى أن عليها أن تتخذ خطوات فورية من أجل عكس هذا الاتجاه وضغطنا من أجل تسريع التحقيق في قتل كاتب العمود أشعيا أبراهام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتقديم الجناة إلى العدالة. وعلى الجانب الإيجابي، التزم وزير الإعلام والإذاعة بخطة عمل الأمم المتحدة من أجل حرية التعبير وحماية الصحفيين – التي بادرت بها اليونسكو وتدعمها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان – ووافق على التماس موافقة مجلس الوزراء كي يصبح جنوب السودان بلدا تجريبيا.

وأثناء التحقيق في قضية تعرض صحفي من جنوب السودان للتهديد، احتجز اثنان من موظفي حقوق الإنسان في البعثة واستجوبا على مدى عدة ساعات في كانون الثاني/يناير. احتجت البعثة على الفور على أعلى المستويات، ويجري الآن وضع التدابير بين البعثة ومؤسسات الأمن ذات الصلة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث. كما تعهد الرئيس سلفا كير ميارديت بأن يتخذ إجراءات ضد العناصر غير المنضبطة داخل أجهزة الأمن.

والتطور الآخر الجدير بالترحيب هو قيام الحكومة بإنشاء فريق رفيع المستوى لمعالجة مشكلة الاحتجاز التعسفي/الطويل الأمد. ويرأس الفريق كبير القضاة، ويضم الجيش الشعبي لتحرير

السودان ووزراء العدل والأمن القومي والداخلية والدفاع. ومن الأمور الإيجابية أيضا، وقع جنوب السودان مؤخرا على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، لكن ينبغي للحكومة الآن الوفاء بالتزامها بالانضمام والتصديق على هذا الصك وصكوك حقوق الإنسان الرئيسية الأخرى.

إن جذور العنف المستمر وعدم الاستقرار متأصلة في جنوب السودان. ترجع العداوات التاريخية بين القبائل إلى أيام الحرب الأهلية، وتتفشى الانقسامات القديمة والصراعات على السلطة بين الفرقاء السياسيين. تنشأ التوترات الجديدة من الجروح القديمة. لا بد من معالجة كل هذا. ومن ثم، فإن مبادرة الحكومة للشروع في عملية المصالحة الوطنية وتضميد الجراح، محل ترحيب. لكن، من الضروري أن تكون هذه العملية الهامة شاملة وواسعة النطاق ويملك زمام المبادرة فيها جميع أصحاب المصلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل منظومة الأمم المتحدة عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة دعما للأعمال التحضيرية لعملية المصالحة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان تشكل تحديا. هناك تدفق مستمر للاجئين الذين يأتون إلى جنوب السودان من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، مع وصول أكثر من ١٤ ٠٠٠ لاجئ جديد حتى الآن في عام ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، واصلت الجهات الفاعلة الإنسانية تقديم تقرير عن مسائل الوصول ووجود أسلحة في المخيمات وغيرها من العقبات التي تعترض عملها. وتسبب انتشار الأسلحة في وقوع اشتباكات بين الشرطة والعناصر المسلحة في مخيم يبدا في ١٧ آذار/مارس. ولا يزال العائدون من السودان يواجهون صعوبات في إعادة الإدماج المستدام، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام.

وعلى الرغم من هذه التحديات العديدة، يواصل جنوب السودان إرساء الأسس من أجل إقامة دولة ديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء. تحقق تقدم، وأود أن أستعرض بعض المجالات الرئيسية.

أرسيت الأسس الديمقراطية لهذا البلد الجديد والمستقل مع الإطار القانوني السليم لديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب والانتخابات وما يصاحب ذلك من المؤسسات العاملة. كما أن العمل على استعراض الدستور الانتقالي يكتسب زخما الآن. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أقرت الجمعية التشريعية الوطنية تعديلا على الدستور الانتقالي مدد ولاية المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور لمدة عامين. وسوف يكفل التمديد أن لدى المفوضية ما يكفي من الوقت لإجراء مشاورات واسعة النطاق في أرجاء البلد حتى مستوى المقاطعات، وتنفيذ ولايتها.

واستمرت عملية إصلاح الشرطة من خلال تنفيذ خطة العمل وزيادة تدريب الشرطة على جميع المستويات. واكتمل الآن تسجيل جميع أفراد الشرطة، وهو ما ينبغي أن ييسر إلى حد كبير تحديد الحجم الصحيح والتدريب وتحول جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وحتى الآن، يبلغ العدد المؤقت لأفراد الشرطة المسجلين ٤٦ ٤٢٧ فردا، بعد عملية إعادة الفحص التي نقحت الأرقام السابقة. ويقوم جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان الآن بإجراء مطابقة بين الأرقام المسجلة وكشوف المرتبات في كل ولاية من أجل استبعاد ضباط الشرطة الوهميين.

وبالإضافة إلى ذلك، ودعما لإصلاح قطاع الأمن، أجريت عملية إعادة تنظيم في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، واستبدال عدد من كبار ضباط الجيش والشرطة بضباط أصغر سنا. وهذا جزء من الجهود العامة للتحديث وتحسين الكفاءة المهنية. وتواصل البعثة توفير التدريب لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وقدمت مقترحات من أجل الإسهام في تنمية قدرات الجيش الشعبي لتحرير السودان على حماية المدنيين. وفي كانون الثاني/يناير،

شرعت الحكومة في مشاورات في أرجاء البلد بشأن مشروع سياسة الأمن الوطني. وتعمل البعثة مع الشركاء الدوليين لتقديم الدعم التقني واللوجستي لهذه العملية.

وفي الوقت نفسه، أنشئ مجلس المفوضية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومن المقرر بدء برنامج تجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مابيل في ١٥ نيسان/أبريل. ومع التقدم المحرز في الانسحاب من المناطق الحدودية، من المأمول أن يكتسب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني زخما. وأصبحت الجمعية التشريعية الوطنية أكثر حزما في الاضطلاع بدورها بضوابط وزواجر أقوى، وتؤدي مهامها الرقابية بشكل أكثر نشاطا، بما في ذلك التعامل مع الميزانيات وتقارير مراجعة الحسابات، واعتماد التشريعات الحاسمة الأهمية في عدد من المجالات الرئيسية.

وفي سياق التقشف المستمر، اتخذت الحكومة خطوات إيجابية لتحقيق الاستقرار فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الكلي في البلد، من خلال تخفيض متوسط الإنفاق الحكومي الشهري بأكثر من ٥٠ في المائة. وزادت الإيرادات غير النفطية عشرة أضعاف، لتصل إلى نحو ٧٠ مليون جنيه من جنيهات جنوب السودان شهريا.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة مالية واسعة، وفي انتظار استئناف تدفقات النفط، سيتطلب سد الفجوة حزمة دعم مقدمة من المانحين متعددة الأوجه. ومن المقرر عقد مؤتمر للجهات المانحة لمعالجة تلك المسائل في واشنطن العاصمة، في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل. وحتى مع التنفيذ الكامل لاتفاق النفط في الوقت المناسب، يكتسي هذا المؤتمر أهمية كبيرة للغاية. وأطلب من المجلس أن يقدم دعمه الكامل بغية نجاح هذا المؤتمر.

ويؤسفني أن أبلغ الدول الأعضاء بأنه منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة المقدمة إلى مجلس الأمن، أصبحت البيئة التي تعمل فيها الأمم المتحدة أكثر تحديا بسبب عدد من الانتهاكات الجسيمة لاتفاق تحديد مركز القوات ارتكبتها الحكومة. ونتصدي لهذه المشكلة من خلال تدخلات على أعلى المستويات. كما أننا بصدد إطلاق برنامجللتوعية والتدريب لكافة المؤسسات الأمنية.

وكما تعلم الدول الأعضاء، وقع أفظع انتهاك في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عندما أسقطت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مما أسفر عن مقتل أربعة من الروس من أفراد طاقم الطائرة. وتدخلنا مع الحكومة بشأن هذه المسألة على أعلى المستويات لحثها على إجراء تحقيق سريع وشفاف. وعكفنا على التنسيق بشكل وثيق مع شركة الطيران الروسية المعنية وسلطات الطيران المدني لتسهيل إجراء التحقيقات وفقا لقواعد منظمة الطيران المدني الدولي. كما قدمنا إحاطات منتظمة إلى السفارة الروسية في أوغندا بشأن عملية التحقيق. وقد أعرب السفير الروسي عن تقدير حكومته للبعثة على ما تبذله من جهود في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم كلمتي بالتذكيربأنه في قراري مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) و ٢٠٥٧ (٢٠١٢) على حد سواء، خلص المجلس إلى أن الحالة التي يواجهها جنوب السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. ولا يشير ذلك إلى الحالة بين جنوب السودان والسودان فحسب. فمع خمس دول جوار أخرى، سيكون لاستمرار انتشار الأسلحة في جنوب السودان تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة. ولايستمر ذلك فيما بين جماعات الميليشيات المسلحة فحسب، بل يستمر أيضا في المجتمعات المدنية في جنوب السودان التي تشعر بالضعف. وعلاوة على ذلك، لا يزال جنوب السودان يعاني من الأمن الداخلي والخصوم السياسيين، الأمر الذي لا يزال يتسبب في هشاشة البلد وله آثار غير مباشرة محتملة. وسيسهم كل جهد للتخفيف من ذلك الخطر

والحفاظ على جنوب السودان على درب الاستقرار والازدهار في استقرار المنطقة بأسرها.

وتقوم حاجة إلى دعم المجتمع الدولي المستمر أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجلس على دعمه وإسهامه القيم في عمل البعثة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة جونسون على إحاطتها الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد داول (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكركم وأشكر بلدكم، السيد الرئيس، على العمل الجيد المحرز خلال رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. وأتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وبالمثل، نود أن نعرب عن امتناننا العميق لسعادة السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلته الخاصة السيدة هيلدا جونسون، على دعمهما والتزامهما المستمرين نحو جنوب السودان حكومة وشعبا من خلال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما نرحب بهذه الفرصة لتبادل وجهات نظرنا مع أعضاء مجلس الأمن ولتقديم الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2013/140). كما نتقدم بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء هذا المجلس، للإسهام بقوات وأفراد مدنيين ومعدات في البعثة.

وكما يؤكد الأمين العام في تقريره، واصل جنوب السودان بناء مؤسساته الوطنية وتحقيق تقدم ملموس على جبهات عدة، على الرغم مما يواجهه من مختلف التحديات الداخلية والخارجية.

وسيتيح تمديد ولاية المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور المشاركة الفعالة لأكبر عدد من مواطنينا في عملية مراجعة الدستور. ويعد ذلك عنصرا حاسما لبناء السلام بصورة فعالة.

ونود أيضا أن نبلغ المجلس بأن الحكومة بدأت التخطيط اللازم للتعداد السكاني لعام ٢٠١٤ وانتخابات عام ٢٠١٥، ونرحب بالدعم اللوجستي والفني الذي ستقدمه البعثة بغية تحقيق تلك المساعي.

وكذلك يشير الأمين العام في تقريره المقدم إلى الرئيس كير إلى القرارات الأخيرة فيما يتعلق بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وخدمة الشرطة الوطنية في جنوب السودان. وتعتبر تلك التغييرات جزءا من جهود حكومتنا للانخراط في إصلاح جدي للقطاع الأمني. ونرحب بالدعم المستمر المقدم من المجتمع الدولي لدعم تلك العملية.

وتواصل الحكومة سياستها المتمثلة في السعي إلى السلام مع الميليشيات المتمردة، الأمر الذي أدى إلى استيعاب العديد من الجماعات، على مر السنين، بنجاح داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولا تزال الحكومة تواجه تهديدا من جماعة موالية لديفيد ياو ياو الذي، كما ورد في تقرير الأمين العام، هاجم مدنيين في ولاية جونقلي، وكذلك مواقع للجيش الشعبي. بيد أنه لا يزال عرض منظمة العفو قائما. واستثمرت الحكومة، من خلال دعمها لزعماء المورلي لمشاركتهم مع شباب المورلي، طاقة هائلة في السعي لتحقيق السلام في جونقلي. ونود أن نعرب عن تقديرنا للبعثة على دعمها المكثف لتلك الجهود. ولكن ليس هناك حلول سهلة أو فورية في جونقلي. ولن يحل نزع السلاح وحده المسائل الأساسية المتمثلة في التصورات والممارسات التقليدية فيما بين المجتمعات التقليدية المختلفة في تلك المناطق.

وندرك أنه تقوم حاجة ماسة إلى عملية مصالحة وطنية شاملة طويلة الأجل، وكرست الحكومة الموارد اللازمة لذلك. وترحب الحكومة وتشجع استمرار دعم المجتمع الإنساني ومجتمع المنظمات غير الحكومية لجهود بناء السلام والمبادرات الجديدة الرامية إلى معالجة تلك المسائل الأساسية.

وفي ما يخص الحوادث المؤسفة، حوادث العنف القبلي في ولاية غرب بحر الغزال، تلتزم حكومة جمهورية جنوب السودان تماما بعملية الخضوع للمساءلة الكاملة. وكما يشير الأمين العام في تقريره، اتخذت خطوات لكفالة اتباع الاجراءات القانونية الواجبة مع جميع المعتقلين. كما منحت البعثة حق الوصول إلى المعتقلين في مقاطعة واو.

وتعرب حكومتي مرة أخرى عن أسفها العميق لإسقاط طائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة في كانون الأول/دسمبر ٢٠١٢. ويكرر الرئيس كير اعتذار الحكومة وتعازيها للاتحاد الروسي حكومة وشعبا، وكذلك لأسر القتلى.ونتوقع استكمال تحقيقاتنا في هذه المسألة في وقت مناسب، وسنتعاون تعاونا كاملا مع مجلس التحقيق التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

إن جمهورية جنوب السودان لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بضمان توفير السلامة والأمن وحرية الحركة غير المقيدة لموظفي الأمم المتحدة في البلد. ونرحب باقتراح بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان الانخراط في عملية توعية وتدريب لجميع العناصر الأمنية بشأن ولاية البعثة، واتفاق مركز القوات، وامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والتزامات جنوب السودان بموجب القانون الدولي.

لا يخفى على أحد أن العلاقات بين جنوب السودان والسودان غير مرضية، على الرغم من أن حكومة جنوب السودان تحلت بالمرونة في مفاوضات ما بعد الاستقلال التي جرت في أديس أبابا. غير انه في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، اعتمد البلدان في أديس أبابا مصفوفة التنفيذ برعاية رئيس فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان. إن مصفوفة التنفيذ المعتمدة خرجت بخارطة طريق واضحة لتنفيذ الاتفاقات الموقعة سابقا. ومن المهم تحقيق فتح كبير يمكن قياسه فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية التي وضعت.

وقد اتفق الطرفان على سحب قواتهما من دون شروط إلى الجانب خاص بكل منهما في المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح. اما فيما يتعلق بمسألة تقرير المركز النهائي لأبيي والنظر في تشكيل لجنة الاستفتاء بشأن أبيي، فقد اتفق الطرفان على انه ينبغي بحث تلك المسألة على مستوى رئيسي جنوب السودان والسودان. ونأمل مخلصين بأن تحل في النهاية مشاكل شعب أبيي الذي تحمل معاناة طويلة وأن يكون قادرا على ممارسة حقه في تقرير المصير فورا.

إن دولة جنوب السودان بوصفها أصغر الدول عمرا في العالم، لا تزال تواجه العديد من التحديات. والشهور الثمانية عشرة الاولى من الاستقلال لم تكن دائما سهلة. وتطوير هياكل الحكومة، وإنشاء سلطة الدولة وانفاذ سيادة القانون أعمال لا يمكن أن تُنجز في سنة او حتى في خمس سنوات، انها عملية طويلة الأجل. ومنذ استقلال جمهورية جنوب السودان عن السودان، ما برحت دولتنا الحديثة العهد تواجه مهاما جسيمة تتمثل في بناء الدولة والتنمية. ونتفق في الرأي مع نداءات الامين العام لحض شركائنا الانمائيين على تقديم الدعم الاساسي لجهود بناء السلام التي يجري القيام بها حاليا لتحقيق الاستقرار في المنطقة التي تضم ولايات الوحدة الثلاث العرضة للنزاعات، وهي وواراب والبحريات. ومن اللازم أن تستثمر أطراف أخرى استثمارا كبيرا في العملية وتواصل دعمها لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لمساعدة الحكومة على بسط سلطتها وتطوير قدرتها على حكم تلك المناطق غير المستقرة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين لدي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.